مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ٨: ٢٠١٨.
.Journal of University of Babylon for Humanities, Vol. (26), No. (8): 2018

The Probability of the Syntax of the Agent by LbnHisham in his Book "Mogne El-Labib"

Sayed Hussein Sidi Amir Muqaddam Mutaqi Safa Zuhair Obaid

College of Arts and Humanities /University of Paradise
Safazuhair1993@yahoo.com

Submission date: 22 /7/2018 **Acceptance date**: 16 /7/2018 **Publication date**: 20/ 12/2018

Abstract

IbnHisham al-Ansari (d.761 e) learned from the flags of Arabia and the literature of his literature and his book (singer El-Labib for the books of the Aarib) the most prominent books, where IbnHisham deposited the secrets of expression and art. The study of probability is of great importance as it has more meanings and meanings in The light of the multiple possibilities to express the vocabulary in grammatical structures, we have noticed what we found in the book (singer of the Labib) of the abundance of grammatical possibilities in it, especially the probability of tools, and the extent of dependence on them and their implications, as mentioned in his book and to stand on the meaning of probability and its citizens and signs achieved Every time Expressionism.

We have divided this research into two sections:

The first topic: the possibility of two faces and divided into ((may) between the completion and the decrease - between Hijaz and Tamimi - between the connected and Masdarip - between the connected and described - (Kaff - Ali) between the literal and nominal - and between the passion and substance.

The second topic: the possibility of more than two aspects and included the subject: (was) between the completion and decrease and increase.

We have been in all of this due to the views of the previous IbnHisham and those who followed him, inquiring what was said in the tool from the faces of the appearance of the light in a specific text.

Keywords: The Probability of the syntax , IbnHisham, Mogne El-Labib

الاحتمالية النحوية للأدوات عند ابن هشام في كتابه مغني اللبيب

سيد حسين سيدي امير مقدم صفا زهير عبيد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية /جامعة فردوسي مشهد

الخلاصة

ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) علمٌ من أعلام العربية وجهبذ من جهابذتها وكتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) أبرز كتبه، أودع فيه ابن هشام اسرار صنعة الإعراب و فنونها .و الدّراسة الاحتمالية لها اهمية كبيرة إذ إنّها توجد دلالات ومعاني اكثر في ضوء الاحتمالات المتعددة لإعراب المفردات في التراكيب النحوية، وقد لفت نظرنا ما وجدناه في كتاب(مغني اللبيب) من وفرة الاحتمالات النحوية فيه لاسيّما احتماليّة الأدوات، و مدى اعتمادِه عليها وعلى دَلالاتِها وفقَ ما يذكرُهُ في كتابِه والوقوفِ على معنى الاحتماليّةِ و مواطنِها و الدّلالاتِ المتحقّقةُ في كلِّ احتمالٍ إعرابيٍّ.

وقد قسّمنا البحث هذا على مبحثين:

المبحث الاول: احتمالية وجهين وانقسم الى((عسى) بين التمام والنقصان – ما بين الحجازية والتميمية – ما بين الموصولة والمصدرية– مَنْ بين الموصولة والموصوفة– (الكاف –على) بين الحرفية والاسمية–الواو بين العاطفة والقسمية).

المبحث الثاني: احتمالية اكثر من وجهين و اشتمل على موضوع: (كان) بين التمام والنقصان والزيادة.

وقد كنّا في جميع ذلك راجعين إلى آراء مَن سبق ابن هشام و مَن تلاه، مُستقصين ما قيل في الأداة من وجوه إعرابيّة في ضوء ورودها في نصٍّ معيّن

الكلمات الدالة: الاحتمالية النحوية، ابن هشام، مغني اللبيب

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4. 0 International License

١. توطئة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله اجمعين.

اما بعد ..

فابن هشام الأنصاري جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت٧٦١ هـ) علمٌ من أعلام العربية وجهبذ من جهابذتها، شهِد له القاصي والدّاني بذلك، حتّى أطلق عليه بعضهم (سيبويه زمانه)، وكتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) أبرز كتبه، وهو كما عنونَ له مؤلفه يُغني العاقل عن كتب الإعراب، كتاب حكيم الصّنعة عظيم السّبك، أودع فيه ابن هشام اسرار صنعة الإعراب وفنونها، ذاكرًا آراء سابقيه في إعراب ما استُشكل مُغربلًا لها قتراه يُؤيّدُ مرةً و يُفنّدُ أخرى وُضعّفُ تارةً ويُقوّي تارةً، ويُعقِبُ و يُزيدُ ويستدركُ ويُفسّرُ كلّ ذلك بأوجز عبارة و بأقرب أدلّة و بأنصع آية، ولا يمكن أن نُنكِر أنَّ قسمًا من آرائه فيها غموضٌ بالنسبة لنا لعلوّ كعبه ودقّة عبارتِه وإيجازها.

وإن الدراسة الاحتمالية لها اهمية كبيرة إذ إنّها توجد دلالات ومعاني اكثر في ضوء الاحتمالات المتعددة لإعراب المفردات في التراكيب النحوية، معتمدًا على السّياق، فالسياق من الركائز الأساسية في بيان المعنى و إيضاح اوجه دلالته المتوازية أو المتداخلة التي ينشئها النص[١].

وقد لفتني ما وجدته عن ابن هشام في كتابه مغني اللبيب من وفرة الاحتمالات النحوية فيه و كان الهدف من دراستي –إدراكُ الاحتماليّةِ النّحويّةِ عندَ ابنِ هشامٍ الأنصاريِّ، ومدى اعتمادِه عليها وعلى دَلالاتِها وفِقَ ما يذكرُهُ في كتابِهِ وايضا –الوقوفُ على معنى الاحتماليّةِ و مواطِنُها والدَّلالاتُ المتحقِّقةُ في كلِّ احتمالٍ إعرابيٍّ.

وكان الغرضُ كَونَ الموضوعِ ذا فائدةٍ مُتَحصّلةٍ في ضوءِ الرُّجوعِ إلى إعْرابِ الأدوات عِندَ ابنِ هُشامٍ والاحتماليّة الواردة في بعضِها، وهو موضوعٌ جديرٌ بالدّراسةِ لَمْ يُدرَسْ سابقا: تناولت في هذا البحث الادوات واشتمل على مبحثين:

المبحث الاول: احتمالية وجهين.

المبحث الثاني: احتمالية اكثر من وجهين.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

٢. المبحث الاول: احتمالية وجهين

٢. ١. (عسى) بين التمام والنقصان

عسى هي احد افعال الرجاء سميت بأفعال الرجاء لأنها تفيد تمني وقوع الخبر نحو قوله تعالى (عسى ربكم ان يرحمكم) (الإسراء –٨)، يمكن استعمال هذا الفعل تامًّا وناقصًا؛فأمّا عسى الناقصة فهي التي تعمل عمل (كان) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا نحو (عسى زيد أن يقومَ) وأمّا التامة فإنّها تأخذ فاعلا دائما يكون مصدرا مؤولًا من أنْ والفعل نحو (عسى أنْ يقومَ)، فـ أنْ والفعل في موضع رفع فاعل (عسى) هذا اذ لم يقع بعد الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصحُّ رفعه به[٢].

ويمكن بهذه الحالة تنقسم الى:

أ. وجوب نقصانها: (عسى عليٌّأنْ يفوزَ)

أي اذا اسند الفعل الى اسم ظاهر بعده (ان + الفعل) وجب نقصانها لان الاسم الظاهر الواقع بعدها اسمها وان زائد الفعل في محل نصب خبرها.

ب. وجوب تمامها: (عسى أنْ تفوزَ)

اذا اسند الفعل الى (ان + الفعل) ولم يتقد او يتأخر عليها اسم ظاهر مرفوع يصح ان يكون اسم لها وجب تمامها.

ج. جواز التمام: (عسى أنْ يقومَ محمدٌ)

اذا اسند الفعل الى (ان +الفعل) وجاء بعدها اسم ظاهر ففيها مذهبان

١- قال الشلوبين بالتمام حيث قالوا (ان+ الفعل) في مصدر مؤول في محل رفع فاعل والاسم الظاهر مرفوع بالفعل المضارع الذي بعد أنْ.

٢- المبرد و السيرافي والفارسي: جواز ان تكون تامة كما قال الشلوبين وبالنقصان حيث قالوا (ان+ الفعل) في محل نصب خبر مقدم والاسم الضاهر اسم عسى مرفوع مؤخر.

*ثمرة خلاف تظهر عند التثنية والجمع .

على رأي الشلوبين أي على التمام: لا يلحق بالمضارع ضمير لأنّ فاعله هو المرفوع بعده نحو: (عسى انْ يقومَ الطالبُ)(عسى أن يقومَ الطالبان)(عسى أن يقومَ الطلابُ)

على راي الفارسي: نلحق بالمضارع ضميرًا ليكون فاعله لان الاسم الظاهر بعده ليس فاعله بل هو اسم لعسى نحو: (عسى ان يقوم الطالبُ) (عسى ان يقوما الطالبان)(عسى ان يقوموا الطلابُ)

(عَسى أَن يقوم زيد)

عَسى فعل مَاض غير متصرف وَمَعْنَاهُ المقاربة وَهُوَ يرفع الِاسْم وَينصب الْخَبَر ك كَانَ إِلَّا أَن خَبره لَا يكون إِلَّا فعلا مُسْتَقْبلا وَتلْزَمهُ أَن وَذَلِكَ قَوْلك عَسى زيد أَنْ يقومَ وَعَسَى جَعْفَر أَن ينْطَلق قَالَ الله سُبْحَانَهُ {فَعَسَى الله أَن يَأْتِي بِالْفَتْح} [المائدة-٥٢] وَيجوز أَن تحذف أَن فَتَقول عَسى زيد يقومُ [٣].

يرى ابن هشام انه يجوز الْوَجْهَانِ فِي عَسى أَن يقوم زيد فعلى النُّقْصَان زيد اسْمهَا وَفِي يقوم ضَمِيره وعَلى التَّمام لَا إِضْمَار وكل شَيْء فِي مَحَله وَيتَعَيَّن التَّمام فِي نَحْو عَسى أَن يقوم زيد فِي الدَّار و {عَسى أَن يَبْعَثك رَبك مقَاما مَحْمُودًا}[الإسراء ٧٩] لِئَلَّا يلْزم فصل صلَة أَن من معمولها بالأجنبي وَهُوَ اسْم عَسى [٤].

وقد فصّل ابن محمد الخشاب القول في هذه المسألة فقال : فإن قلت: عسى أن يقومَ زيدٌ كان لك في هذه المسألة وجهان: أحدهما أن تكون "زيد" مؤخرًا، والنية به التقديم، وهو مرفوع بعسى، و"أن يقوم" في موضع نصب، فتجري هذه المسألة في هذا الوجه في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع على الأصل، والمثال فيه ظاهر، وهي في هذا مقدرة تقدير "كان" الناقصة.

وإن شئت قدرتها، أعني عسى، تقدير كان التامة، فترفع بها "أن والفعل" ويكون زيد مرفوعًا بالفعل الذي في صلة "أن" لا بعسى، فيكون الفعل في هذا الوجه موحدًا على كل حال لأنه لا ضمير فيه كقولك: عسى أن يقوم زيد عسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم هند، وعسى أن تقوم الهندان، وعسى أن تقوم الهندات.

ويتفرع على ذلك من المسائل أن تجعل عسى وما عملت فيه خبرًا لاسم متقدم، كقولك: زيد عسى أن يقوم، إن جعلت في "عسى" ضميرًا راجعًا إلى زيد كانت ناقصة، وكانت "أن والفعل" في موضع نصب خبرًا لعسى، والضمير اسم "عسى" لارتفاعه بها [٥].

اما ابو الفداء فوجه رأي صاحبه كما يلي في ذكر عسى التّامّة وهي تقدّر بفعل لازم وهو قرب إذا تقدّم الخبر على اسمها نحو: عسى أن يقوم زيد، فقولك: أن يقوم فاعل عسى، وزيد فاعل يقوم، والتقدير قرب/ قيام زيد فإن قدمت زيدا على عسى، جاز أن تكون تامة وجاز أن تكون ناقصة، فإذا قلت: زيد عسى

أن يقوم، فإن جعلت في عسى ضميرا يعود إلى زيد فعسى ناقصة، وأن يقوم في موضع نصب بأنه خبرها، وإن لم تجعل فيها ضميرا فهي التامّة، وأن يقوم في موضع رفع فاعل عسى، فتقول في الناقصة: الزيدان عسيا أن يقوما، وفي التامة: الزيدان عسى أن يقوما، فتبرز الضمير المستكنّ في الناقصة، والتامّة لا ضمير فيها؛ لأنّ ما بعدها هو الفاعل[٦] ، ويجوز في الناقصة حذف أن من خبرها حملا على كاد، فتقول: عسى زيد يخرج.

وقد ذكرها ابو حيان الاندلسي على انها تامه ولم يذكر احتماليه نقصانها[٧].

اما في كتاب الجني الداني حيث ان عسى أن يقوم زيد، وهي تامة. ثم إن تقدم الاسم فهو على البدل، حملاً لها على طريقة واحدة.

ورد ما ذهب إليه الكوفيون، بوجهين: أحدهما أنه إبدال قبل تمام الكلام. والآخر أنه لازم، والبدل لا يكون لازماً.

واختار ابن مالك في شرح التسهيل أن عسى في ذلك ناقصة، والمرفوع اسمها [٨].

"فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم، في عسى أن يقوم زيد "وأن يقوم" فاعل عسى، وهي تامة لا خبر لها".

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن والمضارع في موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده متأخرا لتقديمه في النية [٩].

وايضا ذكر الصبان في كتابه راي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعًا بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعًا بعسى اسمًا لها، وأن والمضارع في موضع نصب خبرًا لها متقدما على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر[١٠].

اما محيي الدين درويش فقد قال : عسى أن يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم فتكون عسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وجرّدا عسى أو ارفع مضمرا ... بها إذا اسم قبلها قد ذكرا.

وأنه إذا ولى إحداهنّ أن والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى نحو عسى أن يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غير.[١١].

٢. ٢. ما بين الحجازية والتميمية

من أخوات ليس، "ما" الحجازية، في نحو: (مَا هَـذَا بَشَرًا(أنها كـ (هل) في دخولها على الكلام مُبَاشِرة كلَّ واحد من صدري الجملتين، الفعل والمبتدأ، كما أن (هل) كذلك قال ابن جني ولكن الأولى استعمالها على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية التي نزل القرآن بها [١٢].

وتشبه مَا ب لَيْسَ فِي لُغَة أهل الْحجاز فَيَقُولُونَ مَا زيدٌ قَائما وَمَا عَمْرو جَالِسا وَأما بَنو تَمِيم فيجرونها مجْرى هَل وبل فَلَا يعملونها فَيَقُولُونَ مَا زيدٌ قائمٌ فَإِن قدمت الْخَبَر أَو نقضت النَّفْي ب إِلَّا لم يجز فِيهِ إِلَّا الرّفْع تَقول مَا قائمٌ زيد ُوما زيدُ إِلَّا قائمُ ترفع فِي اللغتين جَمِيعًا [٣].

وهي تعمل عمل "ليس" في لهجة الحجازيين؛ ولذلك تسمى ما الحجازية، ولا تعمل شيئًا في لهجة بني تميم وتسمى حينئذ ما التميمية.

ولكي تعمل "ما" لها شروط هي:

أ- أن يتأخر خبرها عن اسمها، فإن تقدم لا تعمل.

ب-ألا تقع بعدها "إن" الزائدة، فإن قلت: ما إن زيدٌ قائما، لم يصح.

جـــ- ألا يقترن خبرها بكلمة "إلا" لأنها تنقض النفي المستفاد منها وتجعل معنى الجملة إثباتا.

د- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

ه- - إذا جاء بعد خبرها معطوف وقبله حرف عطف يدل على الإيجاب امتنع نصب المعطوف؛ لأننا إذا نصبناه كان معنى ذلك أن النفي منصب عليه أيضا.

د- إذا اقترن خبرها بالباء التي هي حرف جر زائد، جاز لك إعرابها على الإعمال والإهمال، والأكثر إعرابها عاملة؛ لأنهم يرون أن إعمالها هو اللغة القديمة، وأن زيادة الباء في الخبر متطور عن لغة النصب[١٣].

(وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ) [الأنعام ١٣٢] تحْتَمل مَا في الآية الكريمة الحجازية والتميمية وَأوجب الْفَارِسِي والزمخشري الحجازية ظنا أَن الْمُقْتَضِي لزِيَادَة الْبَاء نصب الْخَبَر وَإِنَّمَا الْمُقْتَضِي نَفْيه لِامْتِنَاع الْبَاء فِي كَانَ زيد قَائِما وجوازها فِي (لم أكن ... بأعجلهم)[٤].

اما في شرح قواعد الاعراب لابن هشام {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} اعلم أنَّ: (ما) المشبهة بليس حجازيه بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون اسمها مقدّمًا على خبرها. قال ابن عصفور: هذا إذا لم يكن الخبر ظرفًا أو ما جرى مجراه، وأمّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا فيعمل لكثرة التوسُّع فيه، كما تعمل إنّ وأخواتها، لكن المُعْتَبَرَ أن لا تعمل ولو كان ظرفًا.

والثاني أن لا يقترن اسمها بإنْ.

والثالث أن لا يقترن الخبر بإلّا.

والرّابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفًا ولا جارًا أو لا مجرورًا.

وأمّا إذا كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فيعمل عند سيبويه،

وعند بني تميم لا تعمل وإن استُوفيت الشّروط لدخولها على الاسم والفعل، بل يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، ولا تدخل الباء على خبر المبتدأ الَّذي بعدها عندهم إلَّا في القرآن، كذا في "الإقليد".

وقال ابن هشام في "شذور الذّهب" وقري على لغتهم {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} بالرفع، وقرئ أيضًا: بأمّهاتهم بالجر بباء زائدة، ويحتمل الحجازية والتميمية خلافًا لأبي علي والزمخشري زعمًا أنَّ الباء تختصّ بلغة النصب. انتهى.[١٤]

وكذلك رأى عباس حسن ان (ما) حجازيه و(ربك) اسمها والباء حرف جر زائد و(غافل) مجرور لفظا منصوب محلا خبرها و(عما) متعلقان بغافل و(يعملون)صلة ما.[١٥]

وكذلك في اعراب القران الكريم للدعاس اعربت على انها نافية تعمل عمل ليس.

كذلك أعربها محمد الامين الهرري مثل اعراب ابن هشام على احتمالين اما ان تكون حجازية أو تكون تميمية.[١٦]

٢. ٣. (ما) بين المصدرية والموصولة

(ما) المصدرية وهي التي يمكن يحل محلها مع ما بعدها مركب مبدوء بمصدر او باسم زمان مضاف الى مصدر ومن ثم قال النحويون ان ما المصدرية تكون زمانيه وغير زمانيه وقال السهلي والاخفش ان ما المصدرية اسم لا حرف ونفصل ما المصدرية بما يلي

١- مركب فعلي في مثل قوله تعالي: (فقليلا ما يؤمنون)[البقرة ٨٨]

٢- مركب فعلي فعله ناقص التصرف نحو قوله تعالى: (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حيًّا) [مريم ٣١].

٣-مركب فعلي فعله جامد وذلك في ما خلا وما عدا.

٤-مركب اسمي غير مبدوء بحرف مصدري اخر نحو: (أزورُك ما الوقتُ مناسبا)

اما ما الموصولة حيث قال الزركشي يستوي فيها التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع لقوله تعالى: (ما عندكم ينفذ وما عند الله باق)[النحل ٩٦]

وكذلك قوله تعالى: (بما أُنزِلَ إليكَ وما أُنزِلَ مِن قبلِك)[البقرة ٤]

وقوله: (ولله يسجدُ ما في السمواتِ وما في الأرضِ) [النحل ٤٩]

وإن كان المراد بها المذكر كانت للتذكير بمعنى (الذي) وان كان بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى(التي) ما لما لا يعقل فأنها لما لا يعقل وحده نحو قوله تعالى: (ما عندكم ينفذ)حيث جاءت ما هنا اسم موصول في محل رفع مبتدأ، وتستعمل للعاقل اذا اختلط بها غير العاقل نحو قوله تعالى: (يسبح لله ما في السموات وما في الارض) وفي الآية تغليب للأكثر وهو الغير العاقل على الاقل العاقل [١٧].

{فَاصْدَعْ بِمَا تُؤمر} [الحجر ٩٤]

مَا مَصْدَرِيَّة أَي بِالْأَمر أَو مَوْصُول اسْمِي أَي بِالَّذِي تؤمره على حد قَوْلهم (أَمرتك الْخَيْر) وَأما من قَالَ أَمرتك بِكَذَا وَهُوَ الْأَكْثَر فيشكل لِأَن شَرط حذف الْعَائِد الْمَجْرُور بالحرف أَن يكون الْمَوْصُول مخفوضا بِمثلِهِ معنى ومتعلقا نَحْو {وَيشْرب مِمَّا تشربون} أَي مِنْهُ وَقد يُقَال إِن اصدع بِمَعْنى اؤمر وَأما {فَمَا كَانُوا ليؤمنوا بِمَا كذبُوا}[الأعراف١٠١] فِي الْأَعْرَاف فَيحْتَمل أَن يكون الأَصْل بِمَا كذبوه فَلَا إِشْكَال أَو بِمَا كذبُوا بِهِ وَيُؤَيِّدهُ التَّصْرِيح بِهِ فِي سُورَة يُونُس وَإِنَّمَا جَازَ مَعَ اخْتِلَاف الْمُتَعَلّق لِأَن {مَا كَانُوا ليؤمنوا} بِمَنْزِلَة كذبُوا فِي الْمَعْنى[٤]

جاء في كتاب ابي البقاء العبكري قَوْله تَعَالَى {فاصدَعْ بِما تُؤمَر} فقال: {فِيهِ وَجْهَان أحدُهما أنَّ (مَا) مصدريَّة أَي بِالْأَمر وَهُوَ الْمَأْمُور بِهِ وَالثَّانِي هِيَ بِمَعْنى (الَّذِي) فتقديره بِالَّذِي تُؤمر بالصدع بِهِ (ثمَّ) حذفت (الْبَاء) وَوصل الضَّمِير فَصَارَ (بصدعه) ثَّم حذف (الصدع) فَصَارَ (تُؤمر بِهِ) ثمَّ حذفت الْبَاء وَالْهَاء دفْعَة وَاحِدَة فِي قَول سِيبَوَيْهِ وعَلى قَول الْأَخْفَش حذف (الْبَاء) فَصَارَ (تؤمره) ثمَّ حذفت الْهَاء [١٨].

وقد ذكرها ابو علي القيسي وقوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) فقال: ("ما" تحتمل وجهين: الأول: أن تكون مصدرية، فيكون التقدير: فاصدع بالأمر.

والثاني: أن تكون "ما" بمعنى الذي، فيكون التقدير: بما تؤمر به. ثم حذف المجرور حذفاً، على رأي سيبويه [١٩].

وذكرها ابن هشام في مكان اخر من كتابه ايضا فقال: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤمر} تحتمل ما هنا المصدرية وَقيل تحتمل مَوْصُولَة ايضا قَالَ ابْن الشجري فَفِيهِ خَمْسَة حذوف وَالْأَصْل بِمَا تُؤمر بالصدع بِهِ فحذفت الْبَاء فَصَارَ بالصدع فحذفت أل لِامْتِنَاع جمعهَا مَعَ الْإِضَافَة فَصَارَ بصدعه ثمَّ حذف الْمُضَاف كَمَا فِي {واسأل الْقرْيَة} فَصَارَ بِهِ ثمَّ حذف الْجَار كَمَا قَالَ عَمْرو بن معد يكرب (أَمرتك الْخَيْر فافعل مَا أمرت بِهِ) فَصَارَ تؤمرة ثمَّ حذفت الْهَاء كَمَا حذفت فِي {أَهَذا الَّذِي بعث الله رَسُولا} وَهَذَا تَقْرِير ابْن جني[٤].

وزعم الاصبهاني أنها تحتمل أن تكون مصدرية، فيكون التقدير: فاصدع بالأمر، وتحتمل أن تكون بمعنى (الذي) فهذا الوجه محتاج إلى عمل، وذلك أنّ الأصل: فاصدع بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء واجتمعت الإضافة والألف واللام، وهما لا يجتمعان، فحذفت الألف واللام فصار: فاصدع بما تؤمر بصدعه، ثم حذفت المضاف وأتمت المضاف إليه مقامه، على حد (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)، فصار: فاصدع بما تؤمر به، ثم حذفت الباء على حد حذفها من قول الشاعر:

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به ... فقد تَرَكْتُكَ ذا مال وذا نَشَبِ [٢٠].

فصار: فاصدع بما تؤمره، ثم حذفت الهاء لطول الاسم بالصلة على حد قولك: ما أكلتُ الخبزُ، أي: الذي أكلته الخبز، فبقي (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ).[١١]

وضحها ابو البقاء العبكري في التبيان في اعراب القران فقال: (قَوْلُهُ تَعَالَى: (بِمَا تُؤْمَرُ) : مَا مَصْدَرِيَّةٌ، فَلَا مَحْذُوفَ إذًا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ بِمَا تُؤْمَرُ بِهِ؛ وَالْأَصْلُ: بِمَا تُؤْمَرُ بِالصَّدْعِ بِهِ، ثُمَّ حُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ).[٢١]

ولخص المسألة ابن زكريا الانصاري فقال:((فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) :

اختلف في اعراب (مَا) فقيل: هي مصدرية فلا حذف.

وقيل: هي موصولة، فيكون التقدير: فاصدع بما تؤمر به، فحذف العائد.

وهنا نسال كيف حذف العائد هنا ولم يكمل شرط الحذف؟

والجواب: لأن التعلق مختلف، فإن الباء في الأول متعلقة بـــ " اصدع "، وفى الثاني بـــ " تؤمر ")[٢٢].

وذكرها ايضا محيي الدين درويش فقال: (ما: مصدرية أو موصولة)[١١]

{حَتَّى تنفقوا مِمَّا تحبون} [آل عمران ٩٢]

يحْتَمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لِأَن الْمعَانِي لَا ينْفق منْهَا[٤].

ذكرها ابو البقاء العكبري فقال: ((مِمَّا تُحِبُّونَ) : «مَا» بِمَعْنَى الَّذِي، أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً؛ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ لَا تُنْفَقُ. فَإِنْ جَعَلْتَ الْمَصْدَرَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، فَهُوَ جَائِزٌ عَلَى رَأْيِ أَبِي عَلِيٍّ الفارسي. (وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ): قَدْ ذُكِرَ نَظِيرُهُ فِي الْبَقَرَةِ. وَالْهَاءُ فِي: بِهِ تَعُودُ عَلَى «مَا» أَوْ عَلَى «شَيْءٍ»[٢١].

وقد ذكر محمد عضيمه في كتابه كلام المغني وراي ابو البقاء حيث قال: «قال أبو البقاء في {حتى تنفقوا مما تحبون}: يجوز عند ابي علي على كون (ما) مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول. وهذا يقتضى أن غير أبي علي يجيز ذلك» [٢٣].

ذكرها محمد الامين فقال: ({مِمَّا} من حرف جر وتبعيض {ما}: موصولة، أو موصوفة في محل الجر بـــ {مِنْ}. الجار والمجرور متعلق بـــ (تُنْفِقُوا) [١٦].

٢. ٤. (مَن) بين الموصولة والموصوفة

إن تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك لقيت من ضربته، إذا كانت (من) موصولة: لقيت الأنسان المعهود بكونه مضروبا لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها، وأما إذا جعلتها موصوفة، فكأنك قلت: لقيت إنسانا مضروبا لك، فإنه وإن حصل لقولك: إنسانا، تخصيص بمضروبية المخاطب، لكنه ليس تخصيصا وضعيا، لأن (إنسانا) موضوع لأنسان لا تخصيص فيه، بخلاف: الذي، ومن، الموصولة [٢٤].

نقل السيوطي في الأشباه والنظائرعن ابن جني أن (كلا) لا تضاف إلا إلى النكرة التي في معنى الجنس؛ ولذلك جعل «من» نكرة موصوفة في قول أبي الطيب:

من كل من ضاق الفضاء بجيشه ... حتى ثوى فحواه لحد ضيق

إن كان المعنى على الإبهام كانت (من) نكرة موصوفة، وإن كانت تتناول قوما بأعيانهم كانت اسم موصول، ولذلك ضعف الموصولة في قوله تعالى: {ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين}

واقتصر على ذكر النكرة الموصوفة في بعض المواضع، وجوز الأمرين في بعض آخر.

وفصل الزمخشري في الآية السابقة فقال: إن كانت (أل) للجنس كانت (من) نكرة موصوفة، وإن كانت للعهد كانت (من) موصولة.

ورد عليه أبو حيان بقوله: «يجوز أن تكون (أل) للعهد و (من) نكرة موصوفة».

وقال أبو حيان: «جعل (من) نكرة موصوفة إنما يكون في موضع يختص بالنكرة، ووقوعها في غير ذلك قليل، حتى إن الكسائي أنكره». ولذلك كان يرجح الموصولة.[٢٣]

(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ)[البقرة ٨]

إِذا قلت (أعجبني من جَاءَك) احْتمل كَون من مَوْصُولَة أَو مَوْصُوفَة وَقد جوزا فِي {وَمن النَّاس من يَقُول} وَضعف أَبُو الْبَقَاء الموصولة لِأَنَّهَا تتَنَاوَل قوما بأعيانهم وَالْمعْنَى على الْإِبْهَام وَأجِيب بِأَنَّهَا نزلت فِي عبد الله بن أبي وَأَصْحَابه.

وقد ذكرها في موضع اخر {وَمن النَّاس من يَقُول آمنا بِاللَّه} فَجزم جمَاعَة بِأَنَّهَا مَوْصُوفَة وَهُوَ بعيد لقلَّة استعْمَالهَا وَآخَرُونَ بِأَنَّهَا مَوْصُولَة وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ إِن قدرت أل فِي النَّاس للْعهد فموصولة مثل {وَمِنْهُم الَّذين يُؤْذونَ النَّبِي} أَو للْجِنْس فموصوفة مثل {من الْمُؤمنِينَ رجال} وَيحْتَاج إِلَى تَأمل [٤].

وقد زعم محمد الامين ان {مَنْ}:اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر[١٦].

وقد ذكرها السمين الحلبي فقال: («مَنْ» تحتملُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً أي: الذي يقول أو فريقٌ يقول: فالجملةُ على الأول لا محلَّ لها لكونِها صلةً، وعلى الثاني محلُّها الرفعُ لكونها صفةً للمبتدأ. واستضعف أبو البقاء أن تكونَ موصولةً، قال: لأن «الذي» يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام «انتهى. وهذا منه غيرُ مُسلَّم لأن المنقولَ أن الآية نَزلَت في قوم بأعيانهم كعبد الله بن أُبَيّ ورهطه. وقال الأستاذ الزمخشري:» إن كانَتْ أل للجنس كانت «مَنْ» نكرةً موصوفة كقوله: {مِّنَ المؤمنين رِجَالٌ صَدَقُواْ} [الأحزاب: ٢٣] ، وإن كانَتْ للعهد كانت موصولةً «، وكأنه قَصَد مناسبةَ الجنسِ للجنسِ والعهدِ للعهد، إلاَّ أن هذا الذي قاله غيرُ لازم، بل يجوز أن تكونَ أل للجنسِ وتكونَ» [٢٥].

وبينها محمود صافي في كتابه وقال: (وَمِنَ النَّاسِ) جزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد لقلة استعمالها وآخرون بأنها موصولة).

٢. ٥. (الكاف – على) بين الحرفية والاسمية

(الكاف): ذهب النحويين عد ابن مضاد الى ان الكاف حرف يكون عاملا وغير عامل فالعامل كاف بالجر وغير عامل حرف الخطاب ومعنى كاف الجر التشبيه واختلفوا في اسميتها ما نبنيه ذهب ابن مضاء الى ان الاظهر فيها ان تكون اسما ابدا لأنها بمعنى (مثل) وما كان بمعنى اسم فهو اسم وذكر المالقي هذ المذهب والحجه التي احتج له بها ولم ينسبه ولم يسم صاحبه لكنه زعم ان صاحبه ذهب الى انها اسم حتى يقوم الدليل على انها حرف وقد استدل النحاة على حرفيتها وانتقاء كونها اسما بثلاث ادله.

اولا: مجيئها على حرف واحد ولا تجئ الاسماء الظاهرة على عرف واحد الا محذوفا منها وعلى سبيل الشدود.

الثاني: زيادتها ولا يزداد الا الحروف

الثالث: عدم وقوعها موقع الاسماء وذلك كوقوعها مع مجرورها صله من غير قبح حال السعه نحو قولك: مررت بالذي هو كزيد الا ترى انك لو قلت مررت بالذي مثل زيد لكان خلفا وقبيحا من الكلام حتى تظهر الضمير فتقول: مررت بالذي هو مثل زيد فإجماعهم على استحسان مررت بالذي كزيد دليل على ان الكاف حرف جر وانه بمنزله قولك مررت بالذي في الدار وان كانت اسما لقبح ذلك لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول [٢٧].

ونص ابن جني على ان الكاف في بعض المواضع تحتمل النوعين الحرفية والاسمية فقال: ان كاف الجر قد تكون اسما وان تكون حرفا فجوز فيها الامرين وذلك نحو قولك زيد كعمرو، فقد تصلح الكاف ان تكون هنا اسما كقولك زيد مثل عمرو.

ولكن هذا لا يعني ان الوجهتين متساويان عنده فهو يرى ان حملها على الحرفية افضل من حملها على الاسمية قال: واعلم ان افضل الوجهين اذا قلت انت كزيد ان تكون الكاف حرفا جارا بمنزله الباء واللام.

واورد الدكتور محمد خير حلواني (الكاف) في حروف الجر وقصر اسميتها على الشعر لانه لم ينقل نص نثري جاءت لكاف فيه اسما واوجز القول في اسميتها[٢٧].

نَحْو(زيد كعمرو) تحْتَمل الْكَاف فِيهِ عِنْد المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار وَقيل لَا تتَعَلَّق والاسمية فَتكون مَرْفُوعَة الْمحل وَمَا بعْدهَا جر بِالْإِضَافَة وَلَا تَقْدِير بِالِاتِّفَاقِ وَنَحْو(جَاءَ الَّذِي كزيد) تتَعَيَّن الحرفية لِأَن الْوَصْل بالمتضايقين مُمْتَنع.[٤]

وقد ذكرها ابن الوراق وابن جني والرضي على انها حرف يفيد التشبيه[٢٨]

اما ابو البقاء العكبري فقد وضح وضحه وقال انها تحتمل الوجهين الاسمية والحرفية [١٨]

وقد وضحها شيخ زاده وقال: (زيد كعمرو. اعلم. أن هذا الكاف حرف على رأي جميع النّحاة إلا عند أبي جعفر فإنه قال: الأظهر أنها اسم أبدًا لأنّها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم، والجمهور استدلّوا لحرفيتها بأن يقال: لو كانت اسمًا لما استقلّ بها الصلة، لأنَّ الصلة لا تكون إلَّا جملة، فلو جُعلت اسمًا لكانت الصلّة مضافة إلى مدخولها، والمضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لا يصلح أن يُجعل صلة، وأمّا إذا كانت حرفًا فالحرف يقتضي متعلقًا، والتعلّق في الصلة لا تكون إلا فعلًا، والفعل يقتضي فاعلًا، فيكون الصّلة جملة، هذا هو الصواب لا محيص عنه المُنْهَمُ المذاب.

فإذا عرفت ما تلونا عليك علمت أنّ زعم الأخفش محجوج عليه، وأنّ هذه الكاف قد تكون زائدة كما قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، وقد يكون اسمًا بمعنى المثل، وسيبويه لا يحكم باسميتها إلّا عند الضرورة، حيث تدخل عليها حروف الجرّ، والأخفش يجوّز ذلك من غير ضرورة، وزعم الأخفش وابن عصفور أنها لا تتعلق بشيء، قال ابن عصفور: إذا قلت: جاءني الَّذي كزيد، ليس للكاف متعلّق، لأن المقدّر في المجرور إذا وقع صلة لا يكون إلا ما يناسب الحرف، فإنّ المقدّر في نحو: جاءني [الذي] في الدّار استقرّ، لأن في الوعاء والاستقرار مناسب له، ولو قلت: جاءني الَّذي في الدار، تريد ضحك وأكل في الدار لم يجز، لأنه ليس في الكلام ما يدلّ عليه. فالمناسب بكاف التشبيه [أن تقدر أشبّه وهو غير جائز لأنه متعدٍّ بنفسه والعرب] لم يتلفظ به مع الكاف في موضع [الجر]، يدلّ ذلك على أنّ الكاف لم يتعلق بشيء، هذا غاية السقوط، لأنّ المستقر يجوز فيه تقدير الأفعال العامّة، وإن وجد فيه قرينة الخصوص)[١٤].

على بين الحرفية والاسمية

وقد جوز الامرين ابن عادل فقال يصح ان تكون حرفا واسما [١٨]

للنحويين في (على)الجارة اربع مذاهب

المذهب الاول: انها حرف في كل موضع وهو قول الفراء ومن وافقه من الكوفيين وابطل هذا المذهب بان من دخلت على (على) و (من) حرف جر وحروف الجر لا يجوز قطعها على الجر واذا كان ذلك لا يجوز كانت (على)بموضع خفض ب(من) واذا كانت في موضع خفض وجب ان تكون اسما لان الحرف لا موضع له من الاعراب ولان (من)لا تدخل الا على الاسم

المذهب الثاني: انها اسم بمعنى(فوق) في كل موضع وهو قول ابن الطاهر وابن الطراوة والزبيدي وابن معزوز والشلوبين وزعموا ان ذلك مذهب سيبويه

المذهب الثالث: انها حرف جر الا في موضع واحد تكون فيه اسما فتكون اسما حين دخول من عليها وهي حينئذ بمعنى فوق او بمعنى عند وهو مشهور مذهب البصريين

المذهب الرابع :انها حرف الا في موضعين فتكون فيها اسما وهما

الاول: اذا دخلت عليها(من) وقد تقدم ذكره في المذهب الثالث

الثاني:أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد وهو قول الاخفش [٢٧]

(زيد على السَّطْح)

يحْتَمل على الْوَجْهَيْنِ الحرفية والاسمية وَعَلَيْهِمَا فَهِيَ مُتَعَلقَة باستقرار مَحْذُوف [٤]

ذكرها الصبان وقال انها تحتمل الاسمية والحرفية ايضا[٧]

٢. ٦. الواو بين العاطفة والقسمية

واوُ **القَسَمِ** كقولِهم: واللهِ لقَدْ كانَ كَذَا، وَهُوَ بدلٌ مِن الباءِ وإنَّما أبدلٌ مِنْهُ لقُرْبِه مِنْهُ فِي المَخْرَجِ إِذْ كانَ مِن حُروفِ الشَّفَةِ (ولَا تَدْخُلُ إلاَّ على مُظْهَرٍ) فَلَا يقالُ وكِ استِغْنَاء بِالْبَاء عَنْهَا، (ولَا تَتَعَلَّقُ إلاَّ بمَحْذُوف نحوُ) قَوْله تَعَالَى: {والقُرآنُ الحَكِيم} [يس ٢]، ولَا يقالُ أُقْسِمُ واللهِا، (إنْ تَلَتْها واوٌ أُخْرَى) كقولِه تَعَالَى: {والطّورِ وكِتابٍ مَسْطورٍ} (فالثانِيَةُ للعَطْفِ) والأُولى للقَسَمِ وإلاَّ لاحْتاجَ كلٌّ إِلَى جَوابٍ نحوُ قَوْله تَعَالَى: {والتِّيْنِ والزَّيْتُونِ وطُورِ سِينِيْنَ}.

اما **العاطِفَةُ** (فَتَعْطِفُ الشَّيءَ على مصاحِبِه) كَقَوْله تَعَالَى: {فأَنْجَيْناهُ وأَصْحابَ السَّفينةِ}، وتَعْطِفُ الشَّيءَ (على سابِقِه) كَقَوْله تَعَالَى: {ولَقَد أَرْسَلْنا نُوحاً وإبراهيمَ}؛ عَلى لاحِقِه كَقَوْله تَعَالَى: {كَذلكَ يُوحِي إِلَيْك وَإِلَى الذينَ مِن قَبْلِكَ}. والفَرْقُ بَيْنها وبَيْنَ الفاءِ أنَّ الواوَ يُعْطَفُ بهَا جُمْلَةٌ ولَا تدلُّ على التَّرْتيبِ فِي تَقْديمِ المُقَدّم ذِكْره على المُؤَخّرِ ذِكْره، وأَمَّا الفرَّاء فإنَّه يُوصِلُ بهَا مَا بَعْدَها بِالَّذِي قَبْلَها والمُقدّمُ الأَوَّل، وَقَالَ الفرَّاء: إِذا قلْت زُرْتُ عَبْدَ اللهِ وزَيْداً فأيّهما شِئْتَ كَانَ هُوَ المُبْتَدَأ بالزِّيارَة، وإنْ قلْت زُرْتُ عَبْدَ اللهِ فزَيْداً كانَ الأوَّل هُوَ الأوَّل والآخرُ هُوَ الآخرُ **[٢٩]**

(والضحى والليل) [الضحى ١]

ان الواو تحتمل العاطفةوالقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كا الى جواب ومما يوضحه الفاء في اوائل سورتي المرسلات والنازعات[٤].

وقد ذكر عبد الخالق عظيمه نص ابن هشام ولم يزد عليه شيئا «قيل في المغني (والضحى والليل) إن الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية. والصواب الأول وإلا لاحتاج كل إلى الجواب» [٢٣]

طاهر البياتي اعربها وَاللَّيْلِ: الواو واو القسم، حرف جر، (الليل) مقسم به مجرور بواو القسم [٣٠]

ذكرها محيي الدين درويش فقال: (والليل منسوق على الضحى وأجاز ابن هشام أن تكون الواو في والليل عاطفة أو قسمية قال «والصواب الأول وإلا لاحتاج كل إلى الجواب» وإذا ظرف لمجرد الظرفية متعلق بفعل القسم وقد تقدمت له نظائر)[١١]

اما في اعراب القران للدعاس فقد ذكرها على انها حرف عطف

وكذلك ذكرها عبد الملك العاصمي على انها واو القسم، وكذلك في التفسير الوسيط للقرآن الكريم ذكروا على انها واو قسم

٣. المبحث الثاني: احتمالية اكثر من وجهين

كان بين التمام والنقصان والزيادة

بحسب رأي ابي البركات الانباري كان تنقسم على خمسة أوجه:

الوجه الأوّل: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو: "كان زيد قائمًا" ويلزمها الخبر لِمَا بيّنا.

والوجه الثاني: أنها تكون تامة، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: كان زيد، وهي بمعنى: حدث ووقع.

والوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة خبرها؛ نحو: "كان زيد قائم"؛ أي: كان الشأن والحديث زيد قائم.

والوجه الرابع: أن تكون زائدة (غير عاملة) ٤؛ نحو: "زيد كان قائم" أي: زيد قائم.

والوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار[٣١]

الفعل بالتام: هو ما اكتفى بمرفوعة في إتمام المعنى، ولم يَحْتَجْ إلى منصوب

والفعل الناقص: مالا يكتفي بمرفوعة ويحتاج إلى منصوب لإتمام المعنى

كان ثلاثة أنواع ، هي:

١- ناقصة ٢- تامّة ٣- زائدة

شروط زيادة كان

اشترط النحاة للحكم على زيادة كان شرطين:

١- أن تكون بصيغة الماضي، وسبب ذلك أن الحروف تقع زائدة، كالباء في خبر ليس، وغيرها، نحو: أنا لست بمريضٍ، ولَمَّا كان الفعل الماضي مبنيا فقد أشبه الحرف في بنائه؛ ولذلك فقد أخذ حكمه في كونه يقع زائدًا .

أمَّا المضارع فهو معرب؛ ولذلك لم يُشبه الحرف، بل أشبه الاسم، والأسماء لا تزاد إلا شذوذًا.

٢- أن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين، كالمبتدأ وخبره، نحو: زيدٌ كان قائمٌ، وكالفعل ومرفوعة، نحو :لم يُوجَدْ كان مِثْلُكَ، وكالصِّلة والموصول، نحو: جاء الذي كان أكرمْتُه، وكالصفة والموصوف، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ كان قائمٍ. وهذا هو المراد من قول الناظم: " وقد تزاد كان في حشو".

(الحشو: التوسط بين شيئين متلازمين).

وكان الزائدة غير عاملة، ويمكن حذفها والاستغناء عنها، ولا ينقص معنى الكلام بحذفها. وزيادتها سماعيَّة إلا بين ما التعجبية وفعل التعجب فزيادتها قياسية، نحو: ما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما! ونحو: ما كان أَحْسَنَ صَنِيعَكَ!

رأي جمهور النحويين

اذا كان الزائدة لا عمل لها اصلا فلا ترفع اسما ولا تنصب خبرا مع بقاء دلالتها على الزمن الماضي ومعنى كونها زائده أي دخولها كخروجها فلا يؤثر سقوطها على المعنى.

وقال الشيخ خالد في شرح التصريح (وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى بل انها لم يؤت بها للإسناد والا فهي داله على الماضي) ولا يقصد بدلالتها على المضي الانقطاع بل الاستمرار من الزمن الماضي الى الان [٣٢]

يجوز فِي كَانَ من نَحْو {إِن فِي ذَلِك لذكرى لمن كَانَ لَهُ قلب} وَنَحْو زيد كَانَ لَهُ مَال نُقْصَان كَانَ وتمامها وزيادتها وَهُوَ أضعفها[٤].

ولقد ذكر الصبان قول ابن هشام بالنص ولم يزد عليه شيئا.[١٠]

وكذلك نقل محمد عبد الخالق عظيمه قول ابن هشام في كتابه فقال:(يجوز نقصان {كان} وتمامها وزيادتها، وهو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها في الشعر. والظرف متعلق بها على التمام. وباستقرار محذوف على الزيادة، ومنصوب على النقصان)[٢٣]

اما حسن عز الدين فقد وضح كان في هذه الآية وقال : اذا كان معنى " كان" وجد أو ثبت اذن هي زائدة[٣٣].

{فَانْظُر كَيفَ كَانَ عَاقِبَة مَكْرهمْ}

يحْتَمل فِي كَانَ الْأَوْجه الثَّلَاثَة إِلَّا أَن النَّاقِصَة لَا تكون شأنية لأجل الِاسْتِفْهَام ولتقدم الْخَبَر وَكَيف حَال على التَّمام وَخبر لَكَانَ على النُّقْصَان وللمبتدأ على الزِّيَادَة [٤].

اما محمد عبد الخالق عظيمه قال: الظاهر أن كيف خبر (كان) وعاقبة الاسم، والجملة في موضع نصب معلقة. ويجوز أن تكون (كان) تامة وعاقبة فاعلاً، وأن تكون زائدة وعاقبة مبتدأ خبره كيف[٢٣]

اما الشوكاني فقد قال :كان تامة وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَانَ نَاقِصَةً وكيف خَبَرَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا أَنَّا دَمَّرَنَا.[٣٤]

ورأى الالوسي انه يجوز أن تكون كانَ تامة وكَيْفَ حال كما تقدم ولم يجوز الجمهور كونها ناقصة والخبر جملة أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ لعدم الرابط، وقيل: يجوز ويكفي للربط وجود ما يرجع إلى متعلق المبتدأ إذ رجوعه إليه نفسه غير لازم وهو تكلف وإنما يتمشى على مذهب الأخفش القائل إذا قام بعض الجملة مقام مضاف إلى العائد اكتفي به، وغيره من النحاة يأباه، وجوز أبو حيان على كلتا القراءتين أن تكون كانَ زائدة وعاقِبَةُ مبتدأ وكَيْفَ خبر مقدم له.[٣٥]

اما أبو الطيب البخاري فقد ذكرها في كتابه وقال: انها تامه[٣٦].

{وَمَا كَانَ لبشر أَن يكلمهُ الله إِلَّا وَحيا أَو من وَرَاء حجاب أَو يُرْسل رَسُولا}.

تحْتَمل كَانَ الْأَوْجه الثَّلَاثَة

اولا : فعلى النَّاقِصَة الْخَبَر إِمَّا (لبشر) ووحيا اسْتِثْنَاء مفرغ من الْأَحْوَال فَمَعْنَاه موحيا أَو موحى، أَو (من وَرَاء حجاب) بِتَقْدِير أَو موصلا ذَلِك من وَرَاء حجاب وأو يُرْسل بِتَقْدِير أَو إرْسَالًا أَي أَو ذَا إرْسَال وَإِمَّا وَحيا والتفريغ فِي الْأَخْبَار أَي مَا كَانَ تكليمهم إِلَّا إيحاء أَو إيصالا من وَرَاء حجاب أَو إرْسَالًا وَجعل ذَلِك تكليما على حذف مُضَاف و(لبشر) على هذا تبيين.

ثانيا–ثالثا: على التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر لبشر.[٤]

يرى ابن الحاجب انه يجوز أن تكون (كان) ناقصة وتامة وزائدة. فإذا كانت ناقصة جاز أن يكون الخبر (لبشر)فيكون (إلا وحيا) استثناء مفرغا من عموم الأحوال المقدرة في سياق النفي من الضمير في الخبر أو من اسم الله تعالى.

ايد محمد عبد الخالق عظيمة راي ابن هشام فذكره في كتابه بقوله (تحتمل {كان} الأوجه الثلاثة: فعلى الناقصة الخبر إما لبشر... وإما وحيًا، ولبشر، اما على التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر لبشر.[٢٣]

اما محي الدين درويش و محمد الامين فزعما أنّها ناقصة[١١]

٤. نتائج البحث

بعد توفيق الله سبحانه وتعالى ومنه في اتمام هذا البحث المتواضع احاول ان اوجز ما توصلت اليه من نتائج بهذه النقاط

– ان الدراسة الاحتمالية لها اهميه كبيره اذ انها توجد دلالات ومعاني اكثر في ضوء الاحتمالات المتعددة لأعراب المفردات في التراكيب النحوية .

– تحت مفهوم الاحتمالية تنطوي كل مستويات المعنى من ناحيه الوضوح والغموض ما عدا النص فهو غير المحتمل. فالمحتمل يضم الظاهر وهو احد نوعي المحكم ويضم المتشابه بنوعيه.

– ان الموضوع ذا فائدةٍ مُتَحصَّلةٍ في ضوءِ الرُّجوعِ إلى إعْرابِ الكلِماتِ والجُمَلِ عِندَ ابنِ هُشامٍ والاحتماليّة الواردة في بعضِها، وهو موضوعٌ جديرٌ بالدّراسةِ.

– ان الجهد الذي بذله ابن هشام في بيان في التنقيب عن الاحتمالات النحوية التي يحتملها النصوص والآيات القرآنية تستحق الفخر والاعتزاز ويدل على عقليته الفذة وحرص كبير منه على علمه.

–ان من الاحتمالات ما يعطي دلالة صحيحة تمثل المعنى الاخباري العام من دون ان تمس الدلالات الثانوية الدقيقة التي تحملها الاحتمالات الاخرى لذا فإن بعض الاعاريب املح من بعض على الرغم من اتحادها في المعنى.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

٥. المصادر

[١] حسن غازي السعدي وحسين حمزة فرحان، الأنساقُ الدَّلاليةُ للتوظيفِ السِّياقيّ القُرآنيّ في مُعجمِ الطِّراز الأوَّلِ لـ(ابن معصوم المدنيّ) (ت١١٢٠هـ): ٣٧٢٥، بحث منشور في مجلة جامعة بابل مج ٢٥ عدد ٧ سنة ٢٠١٧.

[٢] الدراسات النحوية عند ابراهيم السامرائي: حسين علي فرحان العقيلي.

[٣] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، المحقق: فائز فارس–الناشر، دار الكتب الثقافية – الكويت.

[٤] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله–الناشر: دار الفكر – دمشق–الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

[٥] أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ)-تحقيق ودراسة، المرتجل (في شرح الجمل)، علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)-الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

[٦] أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر ابن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، -دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام-الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

[٧] أبو حيان الأندلسي ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،-المحقق: د. حسن هنداوي-الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا-الطبعة: الأولى

[٨] أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني-المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل-الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

[٩] أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.

[١٠] أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك-الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

[١١] محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، إعراب القرآن وبيانه-الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)-الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ.

[١٢] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب-الطبعة: الرابعة.

[١٣] الدكتور عبده الراجحي، التطبيق النحوي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

[١٤] محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (المتوفى: ٩٥٠ هـ)، شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة-الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)-الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

[١٥] عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، الناشر: دار المعارف-الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

[١٦] الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي-الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان-الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

[١٧] مطيع سليمان محمد القريناوي، الاسماء الموصولة العامة في القران الكريم -دراسة نحويه دلالية، رساله ماجستير، فلسطين غزه-١٤٣٥ه-٢٠١٤م- الجامعة الإسلامية كليه الآداب قسم اللغة العربية.

[١٨] أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، لمحقق: د. عبد الإله النبهان-الناشر: دار الفكر – دمشق-الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

[١٩] أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني–الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان–الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.
[٢٠] عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، كتاب سيبويه، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)
[٢١] أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(المتوفى: ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
[٢٢] زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)،إعراب القرآن العظيم،حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير) دار النشر: لا توجد.
[٢٣] محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر–الناشر: دار الحديث، القاهرة.
[٢٤] محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:- محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية–محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية–محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية–الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان–عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
[٢٥] أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط ،الناشر: دار القلم، دمشق.
[٢٦] محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)،الجدول في إعراب القرآن الكريم،الناشر: دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ.
[٢٧] الباحث حسن محمود الهنداوي، احرف الجر المترددة بين الحرفية والاسمية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عبد المقصود محمد عبد المقصود–قضايا الخلاف النحوي في معلقه امرؤ القيس.
[٢٨] محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، علل النحو، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد – الرياض/ السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ– ١٩٩٩م.
[٢٩] محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين–الناشر: دار الهداية
[٣٠]أدوات الإعراب– ظاهر شوكت البياتي– الناشر: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان–الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
[٣١] عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)–الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم–الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
[٣٢] الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب لابن هشام –عرض وتحليل وترجيح، رسالة ماجستير.

[٣٣] حسن عز الدين بن حسين بن عبد الفتاح أحمد الجمل، معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م.
[٣٤] محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، فتح القدير، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.
[٣٥] شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، روح المعاني، المحقق: علي عبد الباري عطية–الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت–الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
[٣٦] أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)عنيب، فتحُ البيان في مقاصد القرآن، طبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا–بَيروت.